تاريخ الاستلام: 2020/06/20. تاريخ القبول: 2020/07/18

أثر المسؤولية المحدودة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الجزائرية

The impact of limited liability on the policy of dividend distribution in Algerian companies

قمان مصطفى
جامعة المسيلة (الجزائر)
Mustapha.gamane@univ-msila.dz

بدروني عيسى
جامعة المسيلة (الجزائر)
Aissa.bedrouni@univ-msila.dz

غربي حمزة*
جامعة المسيلة (الجزائر)
Hamza.gharbi@univ-msila.dz

ملخص:

تعتبر المسؤولية المحدودة من أهم الأشكال القانونية للشركات، فهي تتميز بمحدودية الشريك بمقدار مساهمته في الشركة، ولهذا النوع من الشركات خصوصية، فقد أثبتت هذه الدراسة أنه يوجد فرق جوهري في توزيع الأرباح للشركات الجزائرية ذات المسؤولية المحدودة مقارنة بالشركات ذات الأشكال القانونية الأخرى، وأن احتجاز الأرباح في الشركات ذات المسؤولية المحدودة أكبر منه في المؤسسات الأخرى، وذلك راجع إلى تكاليف الوكالة القليلة جدا في الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

كلمات مفتاحية: مسؤولية محدودة، توزيع أرباح، شركات جزائرية، تكاليف وكالة.

Abstract:

Limited liability is one of the most important legal forms for companies. It is characterized by the limited partner in terms of its contribution to the company. This type of companies is privates. This study proved that there is a fundamental difference in the distribution of profits to Algerian limited liability companies compared to companies with other legal forms. In limited liability companies than in other enterprises. This is due to the very few agency costs in limited liability companies.

Keywords:

Limited Liability; Dividend Distribution; Algerian Companies; Agency Costs.

المؤلف المرسل: غربي حمزة، الإيميل: hamza.gharbi@univ-msila.dz

1. مقدمة:

تواجه المؤسسة الجزائرية كغيرها من المؤسسات العديد من القرارات المالية التي تحدد قيمتها السوقية، وذلك بما يتوافق مع أهدافها، ويعتبر قرار توزيع الأرباح من أهم تلك القرارات، حيث تعتبر سياسة توزيع الأرباح من أهم السياسات المالية للمؤسسة، والتي تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، حيث تكون المؤسسة التي حققت أرباحا أمام قرار توزيع الأرباح، وعادة ما يكون القرار هو احتجاز جزء من الأرباح وتوزيع الباقي، بعد تخصيص الاحتياط القانوني والاختياري.

تعتبر الأرباح المحتجزة من بين أهم مصادر التمويل الداخلية، نظرا لسهولة استعماله سواء في تمويل المشاريع الاستثمارية أو المشاريع التوسعية، وباعتبار أنها ضمن حقوق الملكية فهي لا تحتوي على معاملات معقدة، وقرار توزيع الأرباح أو احتجازه من القرارات المهمة التي تهم كل أطراف المؤسسة، من المساهمين، المسيرين والدائنين، وهو ما يؤكد تأثير هذه السياسة بنظرية الوكالة.

يختلف قرار توزيع الأرباح من مؤسسة لأخرى، حسب سياسة وهدف كل مؤسسة، وحسب ما تقره الجمعية العامة، ويؤثر على اتخاذ قرار توزيع الأرباح عدة عوامل، أهمها الشكل القانوني للمؤسسة، فالمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة تتميز بمسؤولية الشريك بقدر حصته في رأس المال، عكس مؤسسات التضامن.

بعد معاينة عدد من المؤسسات الجزائرية، لوحظ وجود عدد كبير من الشركات ذات المسؤولية المحدودة لم تقم بتوزيع أية أرباح، بل قامت باحتجاز جميع أرباحها، عكس المؤسسات من باقي الأشكال القانونية، وهو ما أدى إلى اختيار هذا الموضوع، لمعرفة أثر المسؤولية المحدودة على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الجزائرية.

إذن، فإشكالية المقال تتمثل فيما يلي:

هل يؤثر الشكل القانوني المتمثل في المسؤولية المحدودة على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الجزائرية؟

تتمثل فرضية المقال فيما يلي:

للشكل القانوني المتمثل في المسؤولية المحدودة خصوصية قانونية، وهي المسؤولية المحدودة للشريك في رأس مال الشركة، وبالتالي، فإن هذا النوع من الشكل القانوني يؤثر على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الجزائرية، وأن نسبة كبيرة من هذه الشركات توزع أرباحها على الشركاء مقارنة بالشركات التي تحتجز الأرباح.

يهدف المقال إلى توضيح الجانب القانوني للمسؤولية المحدودة، وأهم خصائصها ومميزاتها، مع توضيح حجم تكاليف الوكالة التي تتحملها هذه الشركات حسب الشكل القانوني، ومن خلال دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الجزائرية، يتم معالجة سياسة توزيع الأرباح فيها، وتحديد توليفة توزيع – احتجاز الأرباح حسب الشكل القانوني للشركة الجزائرية.

للوصول إلى هدف الدراسة، يتم استعمال المنهج الوصفي، لعرض أهم العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الدراسات التجريبية السابقة، ثم المنهج التحليلي، وذلك لتحليل نتائج الدراسة التجريبية التي يتم إجراؤها، ثم قبول أو نفي الفرضية، وأخيرا الإجابة على إشكالية المقال.

يتم معالجة الإشكالية في العناصر الرئيسية للمقال كما يلي:

- الإطار النظري للدراسة؛

- العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الدراسات السابقة؛
- منهجية الدراسة التجريبية؛
- المعالجة الإحصائية وتحليل النتائج.

2.الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري للمسؤولية المحدودة:

يتمحور الإطار النظري للمقال في عنصرين أساسيين، وهما تقديم الشركة ذات المسؤولية المحدودة والجانب القانوني لتوزيع الأرباح في الجزائر.

1.1.2 تعريف الشركة المسؤولية المحدودة:

تعرف الشركة ذات المسؤولية المحدودة بأنها تلك الشركة التي تتألف من عدد من الشركاء، غالبا ما يكون محددا، يسألون مسؤولية محدودة عن ديون الشركة والتزاماتها بقدر حصصهم في رأسمال الشركة، ولا يكتسبون صفة التاجر، وتتمتع الشركة بالشخصية المعنوية، ولا يمكن جمع رأسمال الشركة عن الاكتساب العام، كما لا يمكن انتقال حصص الشركاء إلا بموجب أحكام القانون.[1]

بالنسبة للمشرع الجزائري، فإن الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي شركة تجارية حتى لو كان الموضوع الذي تمارسه يدخل ضمن النشاط المدني طبقا للمادة 544 من القانون التجاري، فقد تطرق المشرع الجزائري فيما يخص تعريف الشركة ذات المسؤولية المحدودة في المادة 564 من القانون التجارية والذي تم تعديله بأمر 27/96 المؤرخ في 02 ديسمبر 1996، الذي نص على أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة تؤسس من شخص واحد أو عدة أشخاص.

وقد تم تعديل فيما يخص عدد الشركاء ورأسمال الشركة بموجب القانون رقم 20/15 المعدل والمتمم للأمر رقم 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجارية. كما إن عدد الشركاء لا يجب أن يتجاوز 50 شريكا، وإلا وجب تحويلها إلى شركة مساهمة.

2.1.2 مسؤولية الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

ما يهم في هذه الدراسة، هو تحديد مسؤولية الشريك في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، والتي تعتبر من أهم مميزات هذا النوع من الشركات، وهي تعني أن الشريك لا يسأل عن الخسائر بما يزيد عن حصته، أيا كانت قيمة الديون المترتبة على الشركة اتجاه الغير، وحتى ولو لم تكن أموالها وموجوداتها غير كافية لإيفاء تلك الديون أو أي خسائر تتعرض لها الشركة، ولا يحق لدائني الشركة مطالبة الشركاء بأموالهم الشخصية والتنفيذ عليها، ولكنه يمكن مطالبة الشركاء بتقديم حصصهم كاملة عند تأسيس الشركة ضامنة للغير، ضد أية أمر غير متوقع يطرأ بوقوع الشريك في الإعسار لدى مطالبته بالإيفاء فيما بعد.

وتحديد مسؤولية الشريك مبدأ مطلق في العلاقات ما بين الشركاء أنفسهم، كما ينطبق في علاقات الشركاء مع الغير، فلا تضامن بين الشركاء.[2]

وحسب المشرع الجزائري، فإن مسؤولية الشريك تعد أهم خاصية، وأن هذه المسؤولية غير مطلقة، بل تنحصر بقدر الحصة التي ساهم بها في رأسمال الشركة، فلا يسأل عن ديون الشركة بقدر الحصة التي ساهم بها، غير أن تحديد المسؤولية لا تقوم إلا إذا كان تصرفه في الشركة سليما ومطابقا للقانون.

3.1.2 الجانب القانوني لتوزيع الأرباح

أوضحت المادة رقم 722 من القانون التجاري الجزائري الأرباح القابلة للتوزيع، حيث تكون الأرباح القابلة للتوزيع من الربح الصافي للسنة المالية، وبزيادة الأرباح المنقولة، ولكن بعد أن تطرح من الاقتطاع المنصوص عليه في المادة 721 والتي تنص على أنه في حالة المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة والمؤسسات ذات أسهم، فإنه يقتطع من الأرباح سندات نصف العشر على الأقل، وتطرح منها عند الاقتضاء الخسائر السابقة، ويخصص هذا الاقتطاع لتكوين مال احتياطي يدعى احتياطي قانوني، وذلك تحت طائلة بطلان كل مداولة مخالفة، ويصبح اقتطاع هذا الجزء غير إلزامي إذا بلغ الاحتياطي عشر رأس المال.

كما تحدد الجمعية العامة بعد الموافقة على الحسابات والتحقق من وجود مبالغ قابلة للتوزيع الحصة الممنوحة للشركات تحت شكل أرباح، وكل ربح يوزع خلافا لهذه القواعد يعتبر ربحا صوريا، وهذا كما نصب عليه المادة رقم 723 من القانون التجاري الجزائري، كما أضافت نفس المادة على أنه لا تعد أرباح صورية الدفعات المسبقة تحت الحساب من أرباح السنة المالية المقفلة أو الجارية، والتي يقرر مجلس الإدارة توزيعها قبل الموافقة على حسابات السنتين المذكورتين وهما:

- إذا كان للمؤسسة قبل التوزيع المقرر بعنوان السنة المالية السابقة احتياطات من غير الاحتياطات التي نصت غليها المادة رقم 721 وزائدا على مبلغ الدفعات.
- متى كانت الميزانية الموضوعة خلال السنة المالية أو في آخرها ومصادق عليها من طرف مندوب الحسابات، تثبت أن المؤسسة حصلت خلال السنة المالية، بعد تكوين الاهتلاكات والمؤونات الضرورية، أرباحا صافية زائدة على مبلغ الدفعات، وذلك عند الاقتضاء، بعد طرح الخسائر السابقة والاقتطاع المنصوص عليه في المادة 311 من القانون التجاري.

كما توضح المادة رقم 724 كيفية دفع الأرباح المصادق عليها، حيث تحددها الجمعية العامة أو عند عدمها مجلس الإدارة أو القائمون بالإدارة حسب الأحوال، غير أن دفع الأرباح يجب أن يقع في أجل أقصاه تسعة أشهر بعد إقفال السنة المالية، ويسوغ مد هذا الأجل بقرار قضائي.

كما يحظر اشتراط فائدة ثانية أو إضافية لصالح الشركاء، ويعتبر كل شرط مخالف لذلك كأن لم يكن، حسب المادة رقم 725، ولا تطبق هذه الأحكام متى منحت الدولة للأسهم ضمان ربح أدنى.

كما لا يجوز طلب استرداد أي ربح من المساهمين أو حاملي الأسهم ما عدا حالة التوزيع الجاري، خلافا لما نصت عليه المادة رقم 724 والمادة رقم 725.

أما بالنسبة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة، فقد وضحت المادة رقم 727 أن دفع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة متوقف حسب كل حالة على دفع الأرباح للمساهمين، كما لا يسوغ أن يجاوز مبلغ المكافآت عشر الأرباح القابلة للتوزيع حسب المادة 728 بعد طرح الاحتياطات المكونة تنفيذا لمداولة الجمعية العامة، والمبالغ المرحلة من جديد.

كما أنه عند عدم إحضار السندات في مهلة شهر، فإنه لا يقبل المتخلفون في التوزيع والأرباح ما لم ترفع المحكمة سقوط هذه المهلة، إذ أثبتوا أن لا يد لهم في هذا التخلف. وفي هذه الحالة، لا يمكن لهم إلا المشاركة في توزيع الحصص أو الأرباح المقبلة، وهذا طبقا للمادة رقم 281.

كما أنه يمكن رفع رأس المال بواسطة الأرباح، وذلك حسب المادة رقم 689، وفقا للمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، التي تنص على أنه لا تقرر زيادة رأس المال بإضافة القيمة الاسمية للأسهم إلا بقبول المساهمين بالإجماع، ما عدا إذا تحقق ذلك بإلحاق الاحتياط أو الأرباح أو علاوات الإصدار. كما يمكن للمساهم أن يطالب بدفع الأرباح غير المتقادمة كأرباح السهم بعد دفع المبالغ المستحقة بالأصل والفائدة، وذلك طبقا للمادة 715 مكرر 49.

2.2 العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الدراسات السابقة:

جاءت العديد من الدراسات التجريبية الخاصة بمعرفة العوامل المؤثرة على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات، كل حسب خصوصية العينة والاقتصاد الذي تنشط فيه.

فقد خلصت الدراسة التجريبية لبريش وبدروني (2013) إلى عدة نتائج، من بينها انخفاض نسبة توزيع أرباح السهم في المؤسسات الخاصة الجزائرية، وهذا ما يعني أن هذه المؤسسات تفضل احتجاز الأرباح لتمويل استثماراتها المستقبلية، كما وجدت هذه الدراسة التجريبية أن أهم العوامل المحددة لسياسة توزيع أرباح السهم هي الأرباح الكلية للمؤسسة والضرائب على أرباح الشركات، وهذا ما يتوافق مع دورة حياة المؤسسة ومدى تحقيق المؤسسة للأرباح. في حين أن كل من الديون القصيرة الأجل، المردودية، الاحتياطات والضرائب لها تأثير هام لتحديد سلوك المؤسسة اتجاه توزيع أو احتجاز الأرباح. بينما استبعدت تأثير الشكل القانوني على سياسة توزيع الأرباح.[3]

بينما جاءت دراسة هاشم حسن (2008) لمعرفة أهم العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المساهمة، ولدراسة وتوضيح كيفية اتخاذ القرار المتعلق بتوزيع الأرباح أو احتجازها، ودراسة العوامل المؤثرة في المؤسسات المساهمة، وذلك من خلال عينة تتكون من 15 مؤسسة مساهمة مدرجة بسوق العراق للأوراق المالية التي تم اختيارها عشوائيا، وتوصل الباحث في دراسته إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى الاستدانة في المؤسسات ونسب توزيع أرباح السهم، كما توجد دلالة إحصائية لتأثير عامل السيولة على توزيع الأرباح، كما توجد علاقة عكسية بين حاجة المؤسسات لإجراء التوسعات والاستثمارات ونسبة توزيع الأرباح، كما يعتبر أغلب المساهمين أن توزيع الأرباح بشكل دوري هو مصدر دخل لهم.[4]

هدفت دراسة أقراوال وجيارامان Agrawal&Jayaraman(1994) إلى التحقق من درجة الإحلال بين كل من أرباح السهم، الرافعة المالية والسيطرة على تكاليف الوكالة، وذلك من خلال عينة مكونة من 71 مؤسسة أمريكية صناعية سنة 1981. خلصت هذه الدراسة إلى تحديد النموذج الموالي:[5]

$$PR = 0{,}501 - 0{,}300.L - 0{,}004.IH + 0{,}03.(IH.L) - 0{,}301.FCF - 0{,}072.G$$

تمثل PR نسبة توزيع الأرباح، أما L فهي الرافعة المالية، وتمثل IH السيطرة والتحكم، أما FCF فهي التدفقات النقدية الحرة، وتمثل G النمو. استنتج أقراوال وجيارامان في دراستهما على أن أرباح السهم والديون يعتبرا

كبديل لآلية التحكم من أجل السيطرة على تكاليف الوكالة، كما أن توزيع أرباح السهم والتسيير لهما دور كبير في تخفيض تكاليف الوكالة في جميع الأسهم.

كما جاءت دراسة لسفر Lasfer(1996) لاختبار أثر الضرائب سواء على المؤسسات أو على الأشخاص على حساسية قرارات توزيع أرباح السهم. وذلك من خلال عينة تكونت من 108 مؤسسة غير مالية في المملكة المتحدة في الفترة بين 1973 و1983. من خلال إجراء نموذج الانحدار الخطي المتعدد بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

وقد خلصت دراسة لسفر إلى أن لكل من الضرائب على المؤسسات والضرائب على الأشخاص تأثير كبير على سياسة توزيع أرباح السهم في مؤسسات العينة، وهذا ما يتوافق مع فرضية أثر الضريبة سواء على المؤسسة أو الشخصية على سياسة توزيع الأرباح. وبالتالي، فإن للشكل القانوني للمؤسسة أثر على سياسة توزيع الأرباح، كون أن الضريبة تتعلق بالطبيعة القانونية للشركة.

بينما وجدت داسة بريزين وآخرون Berzins et al 2019 بأن الخلافات المحتملة بين المساهمين من الأغلبية والأقلية تؤثر بقوة على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة، فعندما يكون للمساهم حصة أصغر، تكون الحوافز لاستخراج المنافع الخاصة أقوى. وبالتالي، فإن توزيع الأرباح في المؤسسة يمكن أن يخفف من حدة الوكالة بين المساهمين.[6] أما دراسة بلاشاندران وآخرون Balachandran et al 2019، فقد أثبتت طبيعة ملكية الشركة على دفع أرباح السهم، إضافة إلى تأثير النظام الضريبي على سياسة توزيع الأرباح.[7]

3.الدراسة التجريبية

1.3 عينة الدراسة:

تتمثل عينة الدراسة في مجموعة مكونة من 200 مؤسسة جزائرية ذات نتيجة صافية موجبة، مأخوذة من المركز الوطني للسجل التجاري في سنة 2016، وبعد الاطلاع على محضر الجمعية العمومية لكل مؤسسة، تم معرفة كيف تصرفت كل واحدة منها في أرباحها، سواء باحتجاز جميع الأرباح أو توزيع جزء أو كل أرباحها. وبذلك، فقج تم تقسيم العينة إلى مجموعتين، مجموعة المؤسسات التي قامت باحتجاز جميع الأرباح ومجموعة المؤسسات التي وزعت جزء أو كل أرباحها. تحتوي كل مؤسسة من مؤسسات العينة على الشكل القانوني، الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج ومحضر الجمعية العامة.

2.3 تقديم متغيرات الدراسة:

باعتبار أن الدراسة تتمحور حول أثر المسؤولية المحدودة على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الجزائرية، فإن التحليل يكون مبني على متغيرتين ثنائيتي البعد، وهي متغيرة المسؤولية المحدودة والتي يرمز لها بالرمز RL، ومتغير توزيع الأرباح والتي يرمز لها بالرمز DIV.

فإذا كانت المؤسسة ذات مسؤولية محدودة، فإن RL تأخذ القيمة 1، وتأخذ القيمة 0 في العكس، وإذا قامت المؤسسة باحتجاز جميع أرباحها، فإن قيمة Div تكون 0، وتكون 1 في حالة العكس.

أي، أن متغيرة المسؤولية المحدودة تكتب على الشكل:

$$RL = \begin{cases} 1 & Si\ Société\ à\ responsabilité\ limitée \\ 0 & Sinon \end{cases}$$

وتكون متغيرة توزيع الأرباح على الشكل:

$$DIV = \begin{cases} 1 & Si\ Dividends \neq 0 \\ 0 & Sinon \end{cases}$$

3.3 الوصف الإحصائي للعينة

يوضح الجدول رقم (1)، الوصف الإحصائي لكل متغيرة في العينة محل الدراسة.

الجدول 1: الوصف الإحصائي للعينة

		RL		Total
		0	1	
DIV	0	12	150	162
	1	9	29	38
Total		21	179	200

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS.

يوضح الشكل رقم (1) أعمدة بيانية لتوزيع المتغيرتين حسب كل مجموعة.

الشكل 1: أعمدة بيانية تكرارية للمتغيرتين

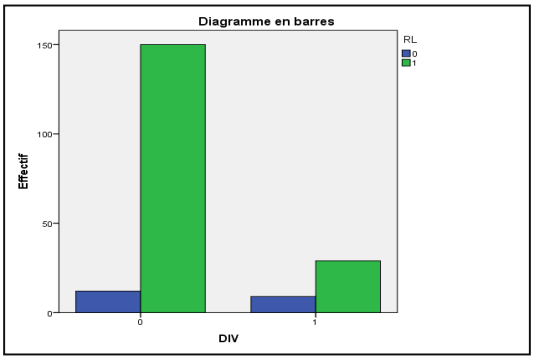

المصدر: تم إعداد الشكل البياني بناء على الجدول رقم (1)

حسب كل من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1)، فإن عدد المؤسسات التي قامت باحتجاز كل الأرباح هو 162 مؤسسة، بينما 38 مؤسسة فقط قامت بتوزيع جزء أو كل أرباحها، كما يوجد 179 مؤسسة ذات مسؤولية محدودة، بينما 21 مؤسسة ليست ذات مسؤولية محدودة.

من بين المؤسسات المحتجزة لأرباحها يوجد 150 مؤسسة ذات مسؤولية محدودة و12 مؤسسة ليست ذات مسؤولية محدودة، أما من بين المؤسسات الموزعة لأرباحها، فإن 29 مؤسسة هي ذات مسؤولية محدودة و9 مؤسسات ليست ذات مسؤولية محدودة.

يوضح الجدول رقم (2) توزيع العينة حسب متغيرة المسؤولية المحدودة، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الخطأ المعياري، مجل الثقة وأدنى وأعلى قيمة حسب كل مجموعة، حيث تتمثل المجموعة الأولى في مجموعة الشركات ذات المسؤولية المحدودة بينما باقي المؤسسات في المجموعة الثانية.

الجدول 2: الوصف الإحصائي للعينة حسب متغيرة RL

RL	N	Moy	Ecart-type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95% pour la moyenne		Min	Max
					Borne inférieure	Borne supérieure		
0	162	,93	,263	,021	,89	,97	0	1
1	38	,76	,431	,070	,62	,90	0	1
Total	200	,90	,307	,022	,85	,94	0	1

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (2)، يلاحظ أن 93% من مجموع المؤسسات التي احتجزت أرباحها هي مؤسسات ذات مسؤولية محدودة، بانحراف معياري قدره 0.263، وخطأ معياري 0.021، و79% من مجموع المؤسسات التي قامت بتوزيع الأرباح هي ذات مسؤولية محدودة، بانحراف معياري قدره 0.431 وخطأ معياري قدره 0.07.2.

4.3 المعالجة الإحصائية وتحليل النتائج

تتمثل المعالجة الإحصائية في معرفة ما إذا كان لمتوسط متغيرة المسؤولية المحدودة يختلف اختلافا جوهريا بين كل من مجموعة المؤسسات التي قامت باحتجاز جميع أرباحها ومجموعة المؤسسات التي قامت بتوزيع جزء أو كل أرباحها.

يعتبر اختبار ستيودنت Student لعينتين مستقلتين من بين الاختبارات التي يمكن بها اختبار قاعدة القرار السابقة، وقبل اللجوء إليها يجب معرفة ما إذا كان هناك تجانس بين المجتمعات.

يوضح الجدول رقم (3) اختبار التجانس بين المجتمعات باستخدام اختبار لوفان LEVENE.

الجدول 3: اختبار التجانس بين المجتمعات

	Test de Levene sur l'égalité des variances	
	إحصائية فيشر	مستوى الدلالة
DIV	15,816	,000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS

وحسب الجدول السابق، فإن قيمة فيشر هي 15.81، وبقيمة احتمال بلغت 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم وهي تجانس المجتمعات، وهو ما يعني أن المجتمعات غير متجانسة.

الجدول 4: نتائج اختبار ستيودنت لعينتين مستقلتين

		t	ddl	Sig. (bilatérale)	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
DIV	Hypothèse de variances égales	2,997	198	,003	,091	,442
	Hypothèse de variances inégales	2,337	22,559	,029	,030	,503

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج SPSS

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن قيمة ستودنت لفرضية عدم تجانس التباينات هي 2.337، وعند درجة حرية مصححة 22.56، وبقيمة احتمال 0.029، وهي أقل من 0.05، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود اختلاف في المسؤولية المحدودة لاتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه في المؤسسات.

وبما أن المتوسط الحسابي في حالة عدم توزيع الأرباح للمسؤولية المحدودة أكبر من المتوسط الحسابي للمسؤولية المحدودة للمؤسسات التي احتجزت جميع أرباحها، وهو ما يعني أن احتجاز جميع الأرباح للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة يكون أكبر منه في المؤسسات.

4. تحليل النتائج

تعتبر المسؤولية المحدودة كأكثر الأشكال القانونية في المؤسسات الجزائرية، والتي من أهم خصائصها هي مسؤولية الشريك المحدودة بقدر مساهمته في رأس المال في حالة إفلاس المؤسسة.

من خلال الدراسة الإحصائية تبين أن للمسؤولية المحدودة أثر على توزيع الأرباح في هذه المؤسسات، فقد أظهرت النتائج أن المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة تقوم باحتجاز الأرباح بينما تقوم باقي المؤسسات بتوزيع الأرباح وعدم احتجازها كليا، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه في العادة يكون المالك هو المسير، وبما أن هذه الشركات تمتاز بصغر حجمها، فإن تكاليف الوكالة تقل فيها إلى درجة كبيرة جدا، ويفضل المالك عدم توزيع الأرباح واستثمار الأرباح المحتجزة أو التوسع بدل اللجوء إلى الاستدانة، فتكلفة التمويل بالاستدانة في هذا النوع من المؤسسات تكون كبيرة مقارنة بالشركات ذات أسهم.

بما أن عقد الوكالة يطرح مشكلة تضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين، ذلك لأن المسير يسعى في العادة إلى تحقيق أغراضه الشخصية، بينما يسعى المساهم لتعظيم القيمة السوقية للسهم،[8] فإن الآليات والتشريعات التي تحكم الشركات ذات المسؤولية المحدودة تساهم في الحد من تضارب المصالح، وبالتالي انخفاض التكاليف الناجمة عن مشكلة الوكالة.

تعتبر الشركات الصغيرة كرافعة رئيسية للنمو وتشغيل قوة العمل وتقليص البطالة، وبهذا، فهي واحدة من أهم آليات رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية،[9] هذا الأمر الذي جعل من الشركات ذات المسؤولية المحدودة شركات صغيرة في الجزائر، فلها إمكانية التطور الكبير والسريع.

وبما أن عدد كبير من الشركات هي شركات عائلية، فامتلاك عائلة ما لشركة يركز السلطة في يدها، وهو ما يسهل اتخاذ القرارات، الأمر الذي يخفض التكاليف الإدارية ويسهل باتخاذ قرارات غير تقليدية واستراتيجية، كما يساعد نظام الشركة على بناء الثقة داخل العائلة، هذه الثقة التي تمكن من احتجاز الأرباح ليقينهم بأنها ستوجه لاستثمارات ذات معدل عائد داخلي أكبر من تكلفة رأس المال وبالتالي أكبر من تكلفة التمويل بالأرباح المحتجزة.

5. خاتمة:

تتميز الشركات ذات المسؤولية المحدودة بعدة خصائص تميزها عن باقي الأشكال القانونية الأخرى، ولعل أهم خاصية هي محدودية الشركاء في بقدر مساهمتهم في رأس مال الشركة إضافة إلى صغر حجمها، وهو ما يجعل الشريك الذي له أكبر نسبة هو المسير في حالات كثيرة.

ونظرا لخصوصية هذا النوع من الشركات، فقد أثبتت الدراسة الإحصائية على عينة من هذه الشركات الجزائرية وجود فرق ذو دلالة إحصائية لتوزيع الأرباح بين مجموعة الشركات ذات المسؤولية المحدودة وباقي الأشكال القانونية، حيث إن الشركات ذات المسؤولية المحدودة تقوم باحتجاز جميع الأرباح بينما تقوم باقي الشركات بتوزيع جزء أو كل الأرباح.

وباعتبار أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة هي شركات صغيرة الحجم في العادة، وأن مالك الجزء الأكبر من الشركة هو المسير، فإن تكاليف الوكالة تنعدم، وبالتالي يمول المسير مشاريع الشركة أو عمليات التوسع من الأرباح المحتجزة واللجوء إلى الاستدانة في الحالة الضرورية فقط، فتكلفة الاستدانة في حالة هذه الشركات تكون مرتفعة.

بناء على ما سبق، فإن الفرضية القائلة بأنه للشكل القانوني المتمثل في المسؤولية المحدودة خصوصية قانونية، وهي المسؤولية المحدودة للشريك في رأس مال الشركة، وبالتالي، فإن هذا النوع من الشكل القانوني يؤثر على سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الجزائرية، وأن نسبة كبيرة من هذه الشركات توزع أرباحها على الشركاء مقارنة بالشركات التي تحتجز الأرباح. مقبولة في شق خصوصية الشكل القانوني المتمثل في المسؤولية المحدودة، وخصوصية هذا النوع من الشركات في الجزائر التي تمتاز بصغر حجمها، غير أن الشق الثاني مرفوض، لأن نتائج الدراسة التجريبية أثبتت أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة تقوم في العادة باحتجاز جميع أرباحها لاستثمارها في مشاريع جديدة أو توسعية.

بما أن سياسة توزيع الأرباح من بين السياسات المالية للمؤسسة التي تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، فإنه وجب الاهتمام به وتقدير تكلفتها، وتحديد نسبة توزيع الأرباح المثالية والتي تؤدي إلى تحقيق هدف المؤسسة والمتمثل في تعظيم القيمة السوقية لها.

كآفاق للبحث، ونظرا لأهمية السياسة المالية للمؤسسة، فإنه يمكن البحث في تكاليف مصادر التمويل في الجزائر وتقديرها، وذلك لأهميتها في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، والتي من بينها قرار توزيع الأرباح.

6. قائمة المراجع:

1 محمد سامي فوزي، **الشركات التجارية: الأحكام العامة والخاصة –دراسة مقارنة-**، دار الثقافة للتصميم والإنتاج، عمان، 2014، ص: 181.

2 إلياس نصيف، موسوعة **الشركات التجارية، الجزء السادس، الشركات ذات المسؤولية المحدودة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص ص: 33-34.

3 عبد القادر بريش وعيسى بدروني، **محددات سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الخاصة الجزائرية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة خميس مليانة، 2013، العدد 10، ص: 21.

4 هاشم حسن حسين، **العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 17، 2008، ص ص:209-230.

5 Agrawal A and Jayaraman N, The dividend policies of all-equity firms: A direct test of the free cash flow theory, Managerial and decision Economics, Vol.15, No.2, 1994, pp:139-148.

6 Janis Berzins, Oyvind Bohren and Bogdan Stacescu, Dividends and taxes: The moderating role of agency conflicts, Journal of Corporate Finance, Vol 58, 2019, p: 583.

7 Balasingham Balachandran, Arifur Khan, Paul Mather and Michael Theobald, Insider ownership and dividend policy in an imputation tax environment, Journal of Corporate Finance, Vol 54, 2019, p: 153.

8 عيادي عبد القادر، **نشأة المحاسبة وتطورها في ظل تطبيق نظرية الوكالة**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –العدد الاقتصادي-، المجلد 33، العدد 02، 2017. ص: 213.

9 منصوري إلهام ومنصوري كمال، **مساهمة المؤسسات الصغيرة في تنمية الابتكار**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –العدد الاقتصادي، المجلد 36، العدد 01، 2018، ص: 242.